

عصرنة نظام الدفع الالكتروني في الجزائر The Modernization of The Electronic Payment System in Algeria

الدكتورة بن بريح أمال
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة لونيبي علي البليدة -2- الجزائر

الدكتورة بن خضرة زهيرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة لونيبي علي البليدة -2- الجزائر

تاريخ استلام المقال : 2021-11-04 تاريخ القبول : 2023-01-17 المؤلف المراسل : بن خضرة زهيرة

ملخص:

تعتبر أنظمة الدفع الالكتروني من أهم إفرازات الثورة التقنية والتكنولوجية وأبرزها في مجال المعاملات المالية والمصرفية العالمية، وتعتبر كحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، وبالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة وحقت مزايا لم تتمكن وسائل الدفع التقليدية من تحقيقها، حيث خفضت التكاليف وقللت من معاناة العملاء وأعطت للوقت قيمته، وشجعت البنوك على تقديم خدمات جديدة تصب كلها في المصلحة العامة سواء للبنوك أو العملاء. كلمات مفتاحية: الدفع الالكتروني، شركة ساتيم، الصيرفة الالكترونية، المقاصة الالكترونية.

Abstract

Electronic payment systems are considered one of the most important products of the technical and technological revolution, most notably in the field of global financial and banking transactions.

Electronic payment systems are considered as a solution to the problems and obstacles created by traditional payment methods. Indeed, the modern methods were able to spread quickly and achieved advantages that traditional payment methods could not achieve. Where it reduced costs and suffering of customers and gave time its value, it also encouraged banks to provide new services, all of which are in the public interest, whether for banks or customers.

Keywords: Electronic payment; traditional payment methods; banks.

مقدمة

قررت الجزائر رسميا التخلص من اسلوب المعاملات المالية النقدية التقليدية، والتوجه لاعتماد بطاقات الدفع الالكترونية لشراء وبيع السلع في المحلات والمتاجر. وحددت وزارة التجارة تاريخ 31 ديسمبر 2020 لبداية نهاية الاسلوب التقليدي في الدفع، الذي ظل يسيطر على جميع المعاملات التجارية منذ استقلال الجزائر عام 1962، ويعتبر نظام الدفع الالكتروني نظاما جديدا وليدا للثورة المعلوماتية التي مست مختلف ميادين الحياة.

و لذلك لابد من احاطته بالاهتمام الكافي من قبل المشرع بتوفير بيئة تنظيمية وقانونية مناسبة لازالة الغموض الذي يثور بشأن مفهوم هذا النظام وكيفية التعامل به وكذا حماية التعامل بوسائل الدفع الالكتروني كنقطة هامة واولية، وهذا على اعتبار ان هذا النظام جاء لتحقيق مزيدا من الامان والسرية في المعاملات المالية والمصرفية.

و المشرع الجزائري كغيره من المشرعين قد عني بتكريس نظام الدفع الالكتروني وهو ما يظهر حليا من خلال تبنيه للعديد من المشاريع بغرض تحديث انظمة ووسائل الدفع وتوالي صدور النصوص المنظمة للدفع الالكتروني، والصيرفة الالكترونية بوجه عام. من خلال ما تقدم فالاشكالية المطروحة: ما هو النظام القانوني الذي يحكم الدفع الالكتروني وهل هو كفيل لتحقيق الحماية للمتعاملين به ؟

للاجابة على هذه الاشكالية انتهجنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال التطرق الى : مفهوم الدفع الالكتروني وتحديث نظام الدفع الالكتروني في الجزائر .

1. مفهوم الدفع الالكتروني

تعتبر شبكة الاتصالات العالمية " الانترنت " البيئة التي تنمو فيها المعاملات الاقتصادية الحديثة عامة والدفع الالكتروني خاصة.

و يعتبر نظام الدفع الالكتروني نظاما جديدا وليدا للثورة المعلوماتية التي مست مختلف ميادين الحياة، ولذلك لابد من احاطته بالاهتمام الكافي من قبل المشرع بتوفير بيئة تنظيمية وقانونية مناسبة وامنة، كون هذا النظام جاء لتحقيق المزيد من الامان والسرية في المعاملات المالية والمصرفية.

و لمعرفة مفهوم الدفع الالكتروني يستدعي الامر الى ضرورة البحث في : تعريف الدفع الالكتروني والتعريف بالاطراف المتعاملة في وسائل الدفع الالكتروني وخصائصه.

1.1.1 تعريف الدفع الالكتروني:

وسيلة الدفع هي تلك الاداة المقبولة اجتماعيا من اجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وتسديد الديون⁽¹⁾ ولكن مع التطور التكنولوجي، كان لايح من ظهور وسائل وفاء تتلاءم والبيئة غير مادية والتي تتم في اطار وسائل الاتصال الحديثة وخصوصا الانترنت، لذلك كان من الضروري البحث عن وسيلة سداد تتلاءم مع طبيعة التجارة الالكترونية وهي الدفع الالكتروني، والتي تتم الكترونيا دون استخدام الورق (النقد او الشبكات والمستندات وغيرها....).

لتعريف الدفع الالكتروني نعرف مصطلح الكتروني اولا، ثم نعرف تقنية الدفع الالكتروني.

1.1.1 تعريف مصطلح الكتروني

مصطلح الكتروني يعبر عن وسيلة تعمل بالتكنولوجيا الحديثة سواء كانت كهربائية او رقمية مغناطيسية او غير ذلك من التقنيات المماثلة.

هناك تشريعات عديدة قدمت تعريفا لمصطلح الكتروني ففي قانون الولايات الامريكية الموحد عرف بانه : "تقنية كهربائية، رقمية، مغناطيسية، بصرية، الكترومغناطيسية او أي شكل اخر من التكنولوجيا، يضم امكانيات مماثلة لتلك التقنيات " ⁽²⁾.

كما عرف هذا المصطلح في قانون المعاملات الالكترونية الاردني بانه : " تقنية استخدام وسائل كهربائية او مغناطيسية ضوئية او كهرومغناطيسية، او أي وسائل مشابهة في تبادل المعلومات وتخزينها " ⁽³⁾.

اما المشرع الكويتي عرف مصطلح الكتروني : " كل ما يتصل بتكنولوجيا المعلومات وذو قدرات كهربائية او رقمية او مغناطيسية او بصرية او كهرومغناطيسية او ضوئية او وسائل اخرى مشابهة سلكية او لا سلكية وما قد يستحدث من تقنيات في هذا المجال " ⁽⁴⁾.

2.1.1 تعريف تقنية الدفع الالكتروني

اصبح مصطلح الدفع الالكتروني هو حديث الساعة في الاونة الاخيرة فهو يتطور بشكل كبير وملحوظ، وقد اجتاحت هذا المجال السوق بشكل كبير بسبب الامتيازات المبهرة التي تقدمها التجارة الالكترونية من سهولة وامان، فهو نظام تقدمه المؤسسات المالية، والمصرفية لجعل عملية الدفع الالكتروني امنة وسهلة وتتم في سرية تامة. ⁽⁵⁾

و عرفه البعض على انه : " منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل اجراء عمليات الدفع الالكتروني الامنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تامين وحماية اجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة " ⁽⁶⁾.

وعرفها البعض الاخر " انها عملية تحويل الاموال في الاساس ثمننا لسلعة او خدمة، بطريقة رقمية، باستخدام اجهزة الكمبيوتر، وارسال البيانات عبر خط تليفوني او شبكة ما او أي طريقة لارسال البيانات " ⁽⁷⁾.

كما عرفة المشرع الجزائري بموجب الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ⁽⁸⁾، من خلال المادة 69 والتي تنص : " تعتبر وسائل الدفع كل الادوات التي تمكن كل شخص من تحويل اموال مهما يكون السند او الاسلوب التقني المستعمل ".

كما نص المشرع الجزائري صراحة بامكانية ان يكون الدفع الالكتروني من خلال قانون 05-18 المتعلق بالتجارة الالكترونية ⁽⁹⁾، وقد اعطى هذا القانون مفهوما لوسيلة الدفع الالكتروني في المادة 06 في الفقرة الخاصة منها، حيث جاء فيها ان وسيلة الدفع الالكتروني هي : " كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به، تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب او عن بعد، عبر منظومة الكترونية ".

جاء هذا التعريف واسع حيث اعتبر المشرع وسيلة الدفع الالكتروني كل وسيلة تسمح باجراء الدفع شريطة ان يكون مرخصا بها قانونا، كما يستوي في ذلك ان يكون الدفع عن قرب او عن بعد.

2.1. التعريف بالاطراف المتعاملة في وسائل الدفع الالكتروني وخصائصه

يعد الدفع الالكتروني او الوفاء الالكتروني تقنية معقدة لتحقيق اهدافها وتنفيذ التزامات مستعمليها، بما يستوجب تدخل اطراف اخرى لخصوصية هذه التقنية التي تتم عبر دعائم الكترونية لذلك سوف نعرف الأطراف المتعاملة في وسائل الدفع ثم خصائص نظام الدفع الالكتروني.

1.2.1 التعريف بالاطراف المتعاملة في وسائل الدفع الالكتروني

تتداخل في عملية الدفع الالكتروني في دورتها المتكاملة عدة أطراف وهي :

1. المنظمة العالمية.

2. البنك المصدر للبطاقة.

3. البنك التاجر.

4. حامل البطاقة.

5. التاجر الذي يبيع بها.

2.2.1 خصائص الدفع الالكتروني

التجارة الالكترونية بيئة غير مادية تتم فيها المعاملات التجارية لذا تغيب الدعائم الورقية فيها، ونظرا لدولية شبكة الانترنت، فوسائل الدفع الالكتروني المستعملة من خلالها تكون ذات طابع دولي ايضا بمعنى ان تكون مقبولة من طرف جميع الدول، حيث ان عقد الاشتراك في بنوك المعلومات يتم عبر فضاء الكتروني مفتوح بين مستخدمين من مختلف الاقطار.

1.2.2.1 صفة دولية تقنية الدفع الالكتروني

تضفي صفة الدولية على العقد الذي يتم عبر الانترنت الذي يفترض تباعد اطرافه حيث يغيب الحضور المادي على مائدة المفاوضات او ما يسمى بمجلس العقد، فوسيلة الدفع الالكتروني تستجيب لهذه السمة، حيث انها تكون وسيلة دفع لتسوية المعاملات التي تتم عن بعد، فيتم الدفع من خلال اعطاء امر الدفع الذي يتم وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين اطراف العقد⁽¹⁰⁾.

و النقود التي يتم من خلالها تسوية المعاملات عن طريق الدفع الالكتروني يمكن ان تكون مخصصة سلفا لمباشرة هذا الغرض، حيث تتم عملية الخصم من المبلغ المخصص مسبقا لهذا الغرض.

2.2.2.1 من حيث الجهة التي تقوم بخدمة الدفع الالكتروني

يترتب على هذه الطبيعة تواجد نظام مصرفي مسبق لدى طرفي التعامل يتيح الدفع بهذه الوسيلة أي توفر اجهزة تقوم بادارة مثل هذه العمليات التي تتم عن بعد ومن شأنها ان توفر الثقة للمتعاملين بهذه الوسيلة، فيرتبط هذا الدور بصفة اصلية بالبنوك وغيرها من المنشآت التي تقوم لهذا الغرض. من حيث 3.2.2.1 من حيث وسائل الامان الفنية :

من فترة قصيرة مضت لم نكن نسمع احدا يقر أن شبكة الانترنت بيئة آمنة، وتصبح مشكلة أمن المعلومات أكثر حدة بالنسبة لعمليات التحويل النقدي بأشكالها المختلفة، غير أن الاتجاه نحو قبول الانترنت كواسطة تبادل يزداد يوما فيوما⁽¹¹⁾، بعدما اهتم المشرع بتنظيم قوانين توفر الحماية لبيانات ومعلومات الانترنت، كما أن البنوك الكبرى دخلت المعركة شيئا

فشيئاً، فأصبح الدفع الالكتروني يتم من خلال فضاء معلوماتي مفتوح، فان خطر السطو على ارقام البطاقات اثناء الدفع الالكتروني قائم، فيزداد هذا الخطر في الدفع عبر الانترنت عن غيرها من الشبكات باعتبارها فضاء يستقبل جميع الاشخاص من جميع البلدان بمختلف مقاصدهم ونواياهم.

لذلك يجب ان يكون مصحوبا بوسائل امان فنية من شأنها ان تحدد هوية المدين الذي يقوم بالدفع والدائن الذي يستفيد منه، فتتم بطريقة مشفرة وبرامج خاصة لهذا الغرض حيث لا يظهر الرقم البنكي على الشبكة الويب WEB، كما يتم عمل ارشيف للمبالغ التي يتم السحب عليها باستخدام هذه الطريقة يكون من السهل الرجوع اليه⁽¹²⁾.

2. تحديث نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

امام التطور الذي يعرفه النظام المصرفي في العالم وجدت الجزائر نفسها مجبرة على مواكبة هذا التطور واصبح تحديث النظام المصرفي الجزائري امرا حتميا. وقد تركز نظام الدفع الالكتروني فعليا في الجزائر من خلال اطلاق مشروع لتحديث وسائل الدفع لدى المصارف الجزائرية وكذا تحديث انظمة الدفع، وقد تم تسجيل العديد من المشاريع في هذا المجال.

1.2. تحديث وسائل الدفع لدى المصارف الجزائرية:

تجدر الاشارة الى انه بالنسبة للمشرع الجزائري فقد اورد مفهوما لوسيلة الدفع الالكتروني بموجب قانون التجارة الالكترونية رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، حيث جاء في الفقرة الخامسة من المادة السادسة منه ان وسيلة الدفع الالكتروني هي " كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب او عن بعد عبر منظومة الكترونية ".

وقد تم المشروع بتحديث وسائل الدفع في الجزائر من خلال انشاء شركة " ساتيم"، والتي بادرت باطلاق مجموعة من المشاريع بهدف تحديث وسائل الدفع لدى المصارف الجزائرية. حيث عرف النظام المصرفي الجزائري ادخال "بطاقة السحب" وبرمجة عديد من المشاريع وهذا ما سنبينه فيما يلي :

1.1.2. انشاء شركة ساتيم " SATIM "

تعتبر اول خطوة قامت بها الجزائر في اطار تحديث النظام المصرفي وتطويره، هي انشاؤها سنة 1995 لشركة ما بين المصارف الثمانية العمومية الجزائرية، وهي بنك الجزائر

الوطني BNA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، البنك الخارجي الجزائري BEA، الصندوق الوطني للدخار والتوفير CNEP، بنك التنمية المحلية BDL، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، بنك البركة الجزائري ALBARAKA، أما الآن فقد توسعت شركة " ساتيم " أصبحت تضم عدة بنوك منها 7 بنوك عمومية و 6 بنوك خاصة ومؤسسة بريد الجزائر.

تعد شركة " ساتيم " شركة ذات اسهم يقدر راس مالها ب 267 مليون دينار⁽¹³⁾، وقد انشأت هذه الشركة بغرض تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري وتطوير التعاملات النقدية ما بين المصارف، فضلا عن تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود ووضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة وكذا صناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب.

حيث بدأ التعامل بالبطاقات المصرفية في الجزائر منذ سنة 1989 من طرف البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري.

تساهم شركة " ساتيم " بشكل فعال في تطوير النقود الالكترونية في قطاع البنوك ومراكز الصكوك البريدية وذلك من خلال الاعمال التي تشرف عليها وهي :

- ادماج الموزعات الآلية للنقود DAB في المصارف والمؤسسات المالية والمشاركة في انجاز برامج حيازة الشبايك الاتوماتيكية البنكية GAB.

- تسيير الموزعات والشبايك الآلية المنشأة (الصيانة، مراقبة عمليات، المقاصة)⁽¹⁴⁾.

- صناعة البطاقات المصرفية، الدفع والسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا،

تجدر الإشارة الى ان اهم البطاقات المصرفية المعتمدة في الجزائر، هي :

البطاقات المصرفية المحلية وهي بطاقات تسمح بالقيام بعمليات السحب والدفع ومنها:

-البطاقات العادية : هي بطاقات تمنح لفئة عملاء المصارف الذين يكون دخلهم اكبر او

يساوي 10000 دج.

-البطاقة الذهبية : هي بطاقات تمنح للعملاء الذين يكون دخلهم اكبر او يساوي

45000 دج.

-الطاقات البنكية التي تصدر لصالح المؤسسات والشركات : هي بطاقات تصدر لصالح

الشركات والمؤسسات التي يفوق دخلها الشهري 200000 دج.

كما يوجد بطاقات مصرفية دولية وهي بطاقات تسمح باستعمالها خارج الوطن في عملية السحب والدفع، وتكون موجهة للعملاء الذين لديهم حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة. غير ان عددها لا يزال قليلا جدا مقارنة بعدد الحسابات البنكية في الجزائر، ويرجع السبب الرئيسي في قلة انتشار البطاقات المصرفية الدولية الى قلة اماكن استخدامها في السوق الجزائرية، حيث يقتصر مجال استخدامها على بعض الفنادق الفخمة او بعض الشركات الخاصة بكبار رجال الاعمال، كما ان معظم العملاء الذين يطلبونها فيكون بغرض التعامل بها في الاسفار الخارجية⁽¹⁵⁾.

من بين البطاقات الدولية المنتشرة في الجزائر على سبيل المثال لا الحصر :

- بطاقة VISA الدولية التي اصدرتها بعض البنوك العمومية والخاصة : ونميز هنا بين نوعين، بطاقة Visa Classique التي تمنح للعملاء الذين رصيدهم من العملة اكبر او يساوي 1500 اورو. و بطاقة Visa Gold التي تمنح للاشخاص الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة يفوق 5000 اورو⁽¹⁶⁾.

- بطاقة MasterCard التي اصدرها بنك الخليج AGB مؤخرا.

-عملية الربط بين الشبايك والموزعات الالية بادارة شركة " ساتيم " بواسطة شبكة الاتصال، حيث يسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة.
-الاشراف على اصدار الصكوك المصرفية.

غير انه وحسب بعض الاحصائيات والدراسات تبين ان اقبال الزبائن على السحب الفوري باستخدام البطاقة المصرفية للسحب لا يزال ضعيفا. لذلك فان فشل نظام السحب دفع بالمصارف الى بذل المزيد من الجهد في مجال البطاقات، ليتم استبدال مشروع البطاقة البنكية المشتركة للسحب بمشروع اخر هو "بطاقة السحب والدفع بين البنكية CIB"، والتي تؤدي وظيفة مزدوجة وهي سحب الاموال من الموزعات، الالية بالاضافة الى دفع قيمة المشتريات والخدمات على مستوى اجهزة الدفع الالكترونية المتوفرة لدى التجار المنخرطين في شبكة النقد الالي بين بنكية، حتى ولو لم تكن الاجهزة تابعة للبنك المصدر للبطاقة. وتحمل البطاقة البنكية المشتركة " CIB وخلية الكترونية تتوافق مع المعايير الدولية لشركتي VISA و MasterCard تسمح بعمليات السداد، وشريط مغناطيسي لعمليات السحب⁽¹⁷⁾.

كما تشرف شركة " ساتيم " على مركز المعالجة النقدية بين المصارف وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة في وظيفة السحب. حيث يتولى هذا

المركز ربط الموزع الالي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز للاعتراض على البطاقات الضائعة المسروقة او المزورة. فعملية السحب تتم بطلب ترخيص يوجه الى مركز التخليص بالوكالة الذي يقبل او يرفض الطلب. ففي حالة قبول الطلب يراقب المركز السقف المسموح به لكل زبون، كما يراقب هذا المركز الاشارة السرية، والسحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه بعد ذلك، فعلى الساعة صفر يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي اقيمت في ذلك اليوم وتنظمها كل بنك موجود في الشبكة بين المراكز وجميع البنوك المشاركة وتسجل العمليات لدى جميع البنوك ويتم اجراء عملية المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات البنوك.

2.1.2 اعتماد الصيرفة عبر الانترنت في الجزائر

تعتبر الصيرفة عبر الانترنت او الصيرفة على الخط اهم اوجه الصيرفة الالكترونية، وفي اطار سعي الجزائر لتبني مشروع الصيرفة الالكترونية، فقد عملت على ايجاد هذا النوع من الخدمات في السوق المالي الجزائري، غير ان قدرات المصارف الجزائرية لم تسمح بذلك، ومن هنا جاءت فكرة انشاء مؤسسة تقدم او تساعد البنوك الجزائرية على تقديم هذا النوع من الخدمات، فكانت شركة " الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية "، وقد نتجت هذه الشركة عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية " DIAGRAM EDI " الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وامن البيانات المالية وثلاثة مؤسسات جزائرية هي Magact و MultiMedi و Softanginerting ومركز البحث للاعلام العلمي والتقني " Cerist " لتنشا شركة مختلطة سميت " الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية " " AEBS " وذلك في جانفي 2004، حيث ركزت في بداياتها جهودها نحو عصنة الخدمات البنكية وانظمة الدفع الالكترونية⁽¹⁸⁾.

تعد شركة " AEBS " اول خطوة للجزائر في مجال الصيرفة الالكترونية حيث تقدم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالبنوك عن بعد وتسير وتؤمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية باختلاف اصناف زبائنها، كما تقوم بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الامن وسلامة في اداء العمليات، ويتمثل الهدف الاساسي الذي انشئت من اجله هذه الشركة هو تلبية حاجات المؤسسات المالية واقتراح تقديم الخدمات عن طريق برمجيات متعددة، من خلال اقتراح حلول البنوك عن بعد من جهة، وتبسيط وتأمين المبادلات الالكترونية متعددة الاقسام من جهة اخرى.

لازالت الجزائر تسعى الى تعزيز انظمة الدفع، من خلال اعتماد الصيرفة الهاتفية وتسمى بمركز خدمة العملاء⁽¹⁹⁾، وهي طريقة متطورة لأداء الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء بعمل 24 ساعة طوال العام يستطيع العميل برقم سري خاص بسحب مبلغ من حسابه وتحويله لسداد كمبيالات والفواتير المطلوبة وكذلك الحصول على قروض وفتح اعتمادات، فهي خدمة مصرفية حديثة بدأت المصارف في استخدامها وتقديمها للعملاء.

2.2 تحديث انظمة الدفع في الجزائر

شرعت الجزائر في تجسيد مشروع انظمة الدفع منذ سنة 2006، وذلك في اطلاقها مشروع نظام التسوية الاجمالية الفورية ونظام المقاصة الالكترونية بدلا من المعالجة الورقية.

1.2.2 نظام التسوية الاجمالية الفورية

اعتمد هذا النظام في 15 ماي 2006 ويعرف بنظام الجزائر للتسوية الفورية او نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ويتيح هذا النظام بطريقة الكترونية أمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي لآخر بسهولة، حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس قيمة اليوم، دون إلغاء أو تأخير⁽²⁰⁾، ويخص هذا النظام مايلي :

- الاموال المحولة بين البنوك او مع البنك المركزي، مما يسمح بتحسين طريقة تسير السيولة والاحتياط الاجباري بتقليل المخاطر.
- المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات والذي له اهمية كبيرة نظرا لانه يسمح في ترقية التجارة وتطوير الاقتصاد.
- يسمح هذا النظام بتنظيم اوامر تحويل الاموال التي تعادل وتفق المليون دينار ومعالجتها بالوقت الحقيقي على انها عمليات استعجالية وفورية وبصورة اجمالية وذلك دون تاجيل.

2.2.2 نظام المقاصة الالكترونية عن بعد

عرفت عملية عصرنة نظام الدفع بالجزائر مرحلة جديدة بانشاء نظام المقاصة الالكترونية المعروف باسم : " ATCI " Algérie Télé Compensation Interbancaire
تم انشاء نظام المقاصة الالكترونية الذي يدعى نظام الجزائر للمقاصة المسافية مابين البنوك ATCI بموجب النظام رقم 04-05⁽²¹⁾، ويتعلق الامر بنظام مابين البنوك للمقاصة الالكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الاتوماتيكية، السحب والدفع

البطاقات البنكية، وهو خاص بالتحويلات التي تقل قيمتها عن واحد مليون دينار جزائري⁽²²⁾، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات المتطورة، والبرمجيات المختلفة. ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور. كما ساهم هذا النظام في تقليص اجال المعالجة، تامين نظام الدفع العام اعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك، ومواجهة خطر تبييض الاموال في الجزائر.

ويتم عمل هذا النظام وفق ثلاث مراحل : في الأول يتم تبادل أوامر الدفع بشكل متواصل بين المشاركين في يوم التبادل، ثم مرحلة حساب الوضعيات الصافية متعددة الاطراف حسب كل مشارك قبل إقفال يوم التبادل، وأخيرا مرحلة الصب من أجل تسوية الأرصدة الصافية في حسابات التسوية الخاصة بالمشاركين المفتوحة في نظام التسوية الاجمالية الفورية، وقد دخل هذا النظام الخدمة في شهر ماي 2006.

خاتمة

تحاول الجزائر تدريجيا مسايرة المستجدات التكنولوجية وتوظيفها لتحديث نظامها المصرفي، وهو ما سعت اليه من خلال تعميم استخدام نظام الدفع الالكتروني بالمصارف الجزائرية، الا ان التعامل بوسائل الدفع الالكتروني في الجزائر متعثر منذ انطلاقه في 2005، ويرجع ذلك الى ان المستهلكين لا يزالون متخوفين ومترددون في استعمال بطاقات الدفع، لاسباب تبقى لدى بعض المتعاملين مجهولة في حين يرجعها اخرون الى غياب ثقة المتعاملين في هذه الالة وتفضيل الصكوك المكتوبة والملموسة في استلام او دفع الاموال، كما يجعل اخرون طريقة استعمال هذه البطاقة وخوفهم من طلب المساعدة من أي شخص الذي قد يتحايل عليهم، لذلك يبقى مشروع التجارة الالكترونية الذي يعتمد على تعميم عمليات التسوق عبر الانترنت باستخدام بطاقات الدفع رهين تغيير ثقافة التجارة عند الفرد الجزائري، خاصة وان ذلك يدخل ضمن مخطط الاصلاحات الاقتصادية الشاملة لبلادنا تحضيرا للإندماج في الاقتصاد العالمي.

و للمساهمة في انجاح التعامل بالدفع الالكتروني فاننا نقترح :

- تبني نظام خاص بوسائل الدفع الالكتروني لمسايرة مختلف التشريعات المقارنة.

- التدخل التشريعي لمواجهة القصور في التشريعات والقانون الجزائري الحالي او تحديثه بالنص صراحة على تجريم اساءة استخدام بطاقة الائتمان الالكترونية اعمالا لمبدأ

شرعية الجرائم والعقوبات حتى تصل الى اقامة بنية قانونية للتصدي لمثل هذا النوع من الجرائم.

- القيام برقمنة الاوراق التجارية وتوحيدها لتسهيل عملية تبادلها الكترونيا.
- التوسع في استعمال ادوات الدفع الجديدة.
- مواصلة استحداث الحكومة الالكترونية لتقريب المواطن والمؤسسات الاقتصادية والحكومية والبنوك التجارية ببعضها البعض.
- اعتبار التجارة الالكترونية محرك للاقتصاد ودافع جديد للتصدير.
- تحديث برامج التعليم العالي على مستوى التخصصات المتعلقة بمجال البنوك والمالية بما يتوافق والصيرفة الالكترونية.
- ضرورة توفير البيئة الملائمة لممارسة التجارة والصيرفة الالكترونية والتي من أهمها تامين الاتصالات وتطوير اعمال الصيانة لوسائل الاتصال الالكترونية، مع توفير البرامج والبروتوكولات الخاصة، لمعايير الامان مع العمل على تطوير هذه البرمجيات بالاستمرار والسرعة اللازمة، كما انه يجب توفير نظم الحماية والامن.

الهوامش

- (1) حوالف عبد الصمد، النظام القانوني (وسائل الدفع الالكتروني)، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2015، ص 16.
- (2) هداية بوعزة، النظام القانوني للدفع الالكتروني، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2019، ص 24.
- (3) حوالف عبد الصمد، المرجع السابق، ص 18.
- (4) هداية بوعزة، المرجع السابق، ص 25.
- (5) احمد خالد، ماهو الدفع الالكتروني وما هي مميزاته، مقال منشور بتاريخ 27 جوان 2019 على الموقع التالي :

ما-هو-الدفع-الا...-اللا-https://mediun.com

- (6) حوالف عبد الصمد، المرجع السابق، ص 21.
- (7) واقد يوسف، النظام القانوني للدفع الالكتروني، مذكرة لنيل درجة ماجستير، قانون عام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2011، ص 20.
- (8) الامر 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية عدد 52.

- (9) القانون 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية جريدة رسمية عدد 28 مؤرخة في 16 ماي 2018.
- (10) واقد يوسف، المرجع السابق، ص 24.
- (11) زايد مراد، عصرة نظام الدفع في البنوك وإشكالية إعتقاد التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد عدد 28، ماي 2011، ص 128.
- (12) واقد يوسف، المرجع السابق، ص 25.
- (13) هداية بوعزة، الدفع الالكتروني في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02 بتاريخ 2020/12/27، ص 200.
- (14) لعاب وليد، تقييم تجربة نظام الدفع الالكتروني في الجزائر في ظل ثورة التكنولوجيا المصرفية- دراسة مقارنة مع تجربة نظام الدفع الالكتروني الأوروبي، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04، العدد 02، جوان 2018، ص 149.
- (15) هداية بوعزة، الدفع الالكتروني في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 201.
- (16) عجيلة محمد، غزيل محمد مولود، ملامح التجارة الالكترونية واعتماد أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر مشاكلها وحلولها المقترحة، مجلة الاقتصاد الجديدة، عدد 02، جانفي 2010، ص 89.
- (17) هداية بوعزة، الدفع الالكتروني في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 201.
- (18) هداية بوعزة، المرجع السابق، ص 201.
- (19) بوخاري فاطنة، واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية وآليات تفعيلها في البنوك الجزائرية، دراسة حالة الجزائر من 2002-2017، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 139.
- (20) بوخاري فاطنة، المرجع السابق، ص 140.
- (21) نظام رقم 04-05، المؤرخ في 13 أكتوبر 2005، المتعلق بنظام التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 15 يناير 2006، العدد 02.
- (22) بصيري محفوظ، نظام الدفع الالكتروني الجزائري كألية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 11، عدد 04 أكتوبر 2019، ص 49.